

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ولاية حلب

(١١١٢ . ١١٦٤ هـ)

(١٧٠٠ . ١٧٥٠ م)

بحث لنيل درجة الدكتوراه في
تاريخ العرب الحديث والمعاصر

بإشراف

أ.د كاميليا أبو جبل

إعداد

الطالب : صائل محمود مخلوف



وقل ربِّ زِدْنِي عِلْمًا

سورة طه . الآية . ١١٤

المقدمة

ركّزت معظم الدراسات التاريخية في الماضي، المعنية بالتاريخ العثماني عامةً، والمتعلقة بالوطن العربي خاصةً، بصورة شبه مطلقة، على معالجة التاريخ السياسي (الحاكم ومتعلقاته)، لمنطقة جغرافية معينة. وقلما تطرقت الدراسات التاريخية إلى الوضع الاجتماعي، كما أن وجود بعض الدراسات المتعلقة بتاريخ

المنطقة، والتي لم تقدم فكرة واضحة عن تاريخ ولاية حلب، وكانت هذه الدراسات بصورة عامة تعتمد على ما هو متوفر من كتب تاريخية معاصرة للأحداث (مصادر) سواء مخطوطة أو مطبوعة وكذلك المراسلات القنصلية الأجنبية في دور الأرشيف الأوروبية ووثائق المحاكم الشرعية، هذه الوثائق التي تشكل بمحتوياتها تاريخاً اجتماعياً قيماً يضم المعلومات المتعلقة بالضرائب والقضايا المالية، وتعداد السكان والعلاقة بين المركز والأطراف، ومدى تدخل العاصمة في هذه القضية أو تلك.

هذا البحث محاولة لدراسة تاريخ ولاية حلب، في النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي (١١١٢-١١٦٤) هـ (١٧٠٠-١٧٥٠) م من زاوية متعلقة بأوضاع هذه الولاية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال سجلات الأوامر السلطانية المتعلقة بولاية حلب، خاصة أن هذه الولاية تمتعت بأهمية استراتيجية من وجهة نظر تاريخية.

اعتمدت هذه الدراسة بصورة أساسية، على وثائق المحكمة الشرعية في ولاية حلب، وكذلك سجلات الأوامر السلطانية، وتُعنَى وثائق هذه المحكمة بصورة أساسية، بتطور المدينة وعمرانها والعلاقة بين الريف والمدينة وكذلك التعريف بالقوى الاجتماعية الفاعلة في ولاية حلب، وتسجيل الأوقاف وفرض الضرائب الجماعية على السكان، كما أشارت هذه الوثائق إلى التعايش بين سكان المدينة بطوائفهم المختلفة، وكذلك إلى علاقة السلطات المحلية في ولاية حلب، مع القوى الاجتماعية الفاعلة في الولاية من أشرف وغيرهم.

حظي البحث بمجموعة من التسهيلات، أهمها وفرة الوثائق وكثرتها عن ولاية حلب، وغنى هذه الوثائق بالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، عن نشاط العسكريين في ولاية حلب، وقد حُفظت هذه الوثائق بشكل جيد، والأهم من هذا، (وجود الوثائق كلها في مكان واحد) في مدينة دمشق ((دار الوثائق

التاريخية)) بحيث أن كل باحث يستطيع أن يراجع هذه الوثائق كلها، دون أي تعقيدات، ويجد الباحثون المعاملة الحسنة من العاملين في دار الوثائق، حيث الهدوء والمكان الجيد .

يعدّ وجود ولاية حلب ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية حالياً، وباعتبارها ثاني أكبر مدينة سورية، واحدة من أهم التسهيلات، فالباحث بموجب، ذلك لا يجد صعوبة في زيارة حلب في أي وقت يشاء، ومطابقة الأسماء الواردة في سجلات المحاكم الشرعية للأماكن والقرى، وملاحظة مدى التغير في الاسم واللفظ مثل (عزيز) اعزاز حالياً، وترد أسماء كثيرة لعائلات حلبية لا تزال تحمل الاسم نفسه في ولاية حلب .

يضاف إلى ذلك عامل آخر وهو وجود الأرضية الثقافية والعلمية لدى أبناء مدينة حلب، الأمر الذي كان له أهمية قصوى، وتأثير بالغ في مجريات البحث، فقد اشتهرت مدينة حلب بأنها منبت المفكرين والأدباء والمؤرخين العظام، ولها تاريخ يشهد بذلك، وكان لوجود مثل هؤلاء المفكرين، الذين تركوا مؤلفات كثيرة عن حلب، مثل كامل الغزي صاحب كتاب "نهر الذهب في تاريخ حلب"، ومحمد راغب الطباخ صاحب كتاب "إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء"، حيث كان لهذه المؤلفات دور واضح في مجريات البحث، حيث استند البحث في فقرات كثيرة منه على ما أورده هؤلاء المؤرخون في مؤلفاتهم، عن الأحوال المعاشية، في حلب في تلك الفترة.

جاء البحث كمحاولة لدراسة واقع ولاية حلب، في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي وانعكاس التطورات الاقتصادية والاجتماعية على بنية المجتمع وتركيبته السكانية، وطرائق الإنتاج والمعاش وعلاقة أبناء هذا المجتمع فيما بينهم بطوائفهم، المختلفة وأعراقهم، وكيف جمعهم المكان والزمان في ظل تعدد الأعراق والأديان .

تكمن الصعوبة في هذا الموضوع، بأن البحث استند إلى سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب، وبالتالي، فإنّ هناك حاجة إلى قراءة كل الوثائق التي ترد في السجل الواحد، خلال فترة البحث، وبالتالي فإنّ هناك كما كبيراً من القضايا التي قد تكون نسخاً لبعضها البعض، من حيث البيع والشراء والإرث والطلاق والزواج، ولا تجد قضية - إلا فيما ندر - تتعلق بقضايا المواد التجارية في حلب، أو إنتاج مادة ما أو سلعة ما والأهم من هذا أنّ وثائق المحاكم الشرعية لا تسجل إلا القضايا الخلافية بين طرفي النزاع، ولهذا من الطبيعي تخيل أنماطاً من السلوك الاجتماعي أو الاقتصادي لم يحدث حوله أي خلاف ولم يتم تسجيله في وثائق المحكمة الشرعية، وفي حال وجود قضية ما، معروضة أمام القاضي، فإنّ قراءة الوثيقة في مثل هذه الحالة، بحاجة إلى تحليل طبيعة المرحلة، تبعاً لظروف القضية، وكذلك لوضع القاضي وكفاءته، ولوضع الدولة وظروفها السياسية بشكل عام، وفي مثل هذه الحالة، قد نخلص إلى نتائج غير دقيقة ذلك أنّ الباحث يعتمد على رؤيته الخاصة، وتحليله في مدى تطابق الوثائق مع الواقع. ولذا كان لا بدّ من العودة إلى كتب التاريخ والمخطوطات المعاصرة لفترة البحث، للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

اعتمدت سجلات المحاكم الشرعية التاريخ الهجري فقط، دون ذكر التاريخ الميلادي، ولما كانت الدراسات الحديثة تعتمد التاريخين الهجري والميلادي، كان لا بدّ من إجراء مطابقة بين التاريخ الهجري والتاريخ الميلادي.

تخلو سجلات هذه المحاكم من الإشارة إلى أي علاقة بين القاضي وأطراف النزاع، وهي مكتوبة بالخط النسخي العادي، بالحبر الأسود، وليس من السهل قراءة هذا الخط، بل هو يحتاج إلى مران ومثابرة كي يتم التعود على قراءته، وهذه السجلات مرقمة بخط اليد وبالحبر الأحمر الجاف، وذلك بمبادرة من دار الوثائق التاريخيه بدمشق، وتختلف تلك السجلات اختلافاً كبيراً بعدد الصفحات، وكذلك في المدد الزمنية لكل

سجل ، فقد تجد سجلاً يحتوي أكثر من عام واحد ، وتجد في سجلات أخرى السنة نفسها ، لها أكثر من سجل ، أي أن السجل هو عبارة عن أشهر لا أكثر وقد تجد في السجل الواحد كتابة أفقية وأخرى عمودية ، الأمر الذي يخلق إرباكاً في العمل ، وصعوبة في القراءة .

نجد في سجلات هذه المحاكم ، تنوعاً كبيراً في الخطوط ، وهذا يعود إلى التنوع في كتاب هذه المحاكم ، فبعضها مقروء بشكل جيد ، وبعضها رديء لا يُقرأ إلا بصعوبة بالغة ، كل هذه الأشياء مجتمعة شكلت الصعوبة في البحث .

وكذلك اعتمد البحث على سجلات الأوامر السلطانية ، وتعدّ هذه السجلات ذات صفة رسمية أكثر من سجلات المحاكم الشرعية ، كونها تنظم العلاقة بين السلطة الرسمية في العاصمة استانبول ، وما بين واليها في حلب ، باعتباره يمثل هذه الإدارة في ولاية حلب ، وتعنى سجلات الأوامر السلطانية بأحوال مدينة حلب ، وريفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فنجد بعض أوامر هذه السجلات تقضي بتأجيل الضرائب المفروضة على قرية معينة ، نتيجة سوء المواسم لهذا العام ، ونجد بعض هذه الأوامر توزع إلى والي في حلب ، بضرورة حماية إحدى القوافل التجارية العابرة لهذه الولاية ، أو الضرب على أيدي الأتقياء والمتمردين داخل ولاية حلب ، وبالتالي فهي تمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة العثمانية ، فيما يحدث داخل ولاية حلب .

كُتبت هذه الأوامر بلغة عثمانية قديمة ، بالحبر الأسود ، وحفظت بدار الوثائق التاريخية بدمشق ، وقد قامت دار الوثائق بترجمة هذه السجلات إلى اللغة العربية ، وحفظتها في سجلات خاصة أُطلق عليها دفاتر الترجمة ، وطبيعي أن الترجمة لم تكن حرفية ، إذ تم ترجمة الفكرة الأساسية ، وأروح الوثيقة ، وهذا ما قدّم

للباحثين العرب خدمة جليلة ، مكنتهم من العمل على سبر أغوار التاريخ العثماني ، ووفرَ عليهم جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً في ترجمة هذه الوثائق وتلخيصها .

سبب اختيارنا لهذا البحث ، فإنه يعود إلى ما تميزت به ولاية حلب خلال التاريخ العثماني ، من أهمية خاصة ، فقد شكلت في مطلع هذا التاريخ ساحة الصراع بين العثمانيين والمماليك ، إلى أن وقعت بيد العثمانيين عام ١٥١٦م إثر معركة مرج دابق .

تعد ولاية حلب في فترة البحث أولى الولايات العثمانية غير الناطقة باللغة العثمانية (التركية) ، من جهة الجنوب ، ولهذا كان لها أهمية خاصة من الجانب الأمني ، حيث بقيت العساكر العثمانية المتمركزة فيها ، عصية على تسرب العناصر المحلية إليها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، بسبب قربها من مركز الدولة ، ووقوعها بمتناول القوات العثمانية .

ظلت حلب في فترة البحث ، بعيدة عن مسرح العمليات العسكرية الكبرى التي كانت تجري على شتى الجبهات ، الشرقية (الصفوية) والجنوبية (اليمن) ، ولكن هذا لم يمنع من مشاركة الجيش العثماني المرابط في حلب ، بهذه العمليات العسكرية التي تُسمى في وثائق محاكم حلب الشرعية ((السفر السلطاني)) ، وقد كانت حلب بحكم موقعها الجغرافي المهم ، تجارياً مهماً ، مما جعلها مرتعاً خصباً لقطاع الطرق والبدو ، وهذا بدوره ، دفع الدولة العثمانية إلى زيادة تواجد الأمن فيها .

تميّزت ولاية حلب بين الولايات العثمانية بغنى مواردها الطبيعية ، حيث يمر بسهولها نهر الفرات بسهوله الواسعة ، وتعبها أنهار قويق وغفرين والأسود ، وهي تموج بسهول القمح وغابات الزيتون والفسق الحلبى المعروف عالمياً بانطلاقته من هذه البقعة الشمالية من سورية ، ولهذا كان لجمع الضرائب في ولاية حلب وريفيها الغني أهمية خاصة ، حيث نجد سجلات الأوامر السلطانية تركز على ضرورة جمع الضرائب في

مواعيدها، وتسجيلها في الدفاتر الخاصة بذلك، والتأكيد على الملتزمين والحياة الدقة في عملية الجمع وعدم التناول على السكان وإرهاقهم.

تسم ولاية حلب بأنها ذات تنوع سكاني كبير، فهي تضم إلى جانب العرب الذين يمثلون الأغلبية من السكان، أقليات من الأرمن والأكراد والتركمان، إذ إن العلاقات فيما بينهم من جهة، ومع الإدارة الرسمية العثمانية من جهة أخرى كانت مثار بحث وجدل. وعلى اعتبار أن حلب مدينة تضم الديانات التوحيدية الثلاث (الإسلام، المسيحية، اليهودية) فقد شكل هذا الأمر أغلبية مسلمة وأقليات من ديانات أخرى، فقد عملت هذه الأقليات بقطاعات مختصة، مختلفة عن بعضها البعض، فقد برز نشاط اليهود مثلاً في مجال العطور والصيرفة، وقد كان لنشاط هذه الفئات المكونة للمجتمع المحلي، والسمعة التي حظي بها التاجر المحلي على المستويات كافة، المحلية والعالمية، والأخلاقية الرائعة التي تمتع بها هؤلاء التجار، كل هذه أسباب كان لها أهميتها في دفع الدول الأوروبية إلى إنشاء قنصليات لها في حلب، والاهتمام بالتجارة داخل مدينة حلب، وهو الأمر الذي أخذ حيزاً واسعاً من هذه الدراسة.

بيّنت الوثائق والأوامر السلطانية بأن البدو كانوا العنصر الأكثر شغباً، وسببوا مشاكل وإرباكات للولاية في حلب، وعرقلة لحركة القوافل التجارية المارة بمناطقهم، وقد خضعت تحركاتهم لمد وجزر، حسب قوة الدولة أضعفها، وهو أمر أشار إليه البحث، وعرج على دور العربان في عرقلة حركة القوافل والإخلال بالأمن.

يمكن القول: إن دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السائدة في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، والتي تتمثل في التقاليد المحلية الراسخة في التعامل والعلاقات الاجتماعية، ومن هنا تكمن أهمية هذه الفترة في إجراء دراسات اقتصادية واجتماعية، مقارنة مع الفترات السابقة واللاحقة من الحكم

العثماني لولاية حلب، لمعرفة التغيرات التي طرأت على العلاقات الاجتماعية وروابط المجتمع، وما ثبت أو تبدل منها بفعل القوانين العثمانية.

حظيت حلب بمكانة مهمة لدى الدولة العثمانية، لأنها تشكل المصدر الحيوي لقمع التمردات من أقرب ولاية إلى أقصى ولاية، فالقوة العثمانية العسكرية التي أصرت الدولة العثمانية على إبقائها بشكل دائم في حلب، دفع الغرب الأوروبي للاطلاع على هذه المكانة الاستراتيجية، فتوجهت الجاليات الأوروبية مدفوعة إليها بعوامل حب الاطلاع والتمتع بتراث حلب وطعامها وهوائها، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي حوّلها من مدينة على أطراف الإمبراطورية في العصر المملوكي، إلى مدينة شكلت عمقاً جغرافياً بالنسبة لبلاد الشام، وموقعاً عسكرياً مهماً بالنسبة للدولة العثمانية، ومرجعية دينية وتجارية لقوى بشرية متعددة في قومياتها ومذاهبها الدينية، لكنها عاشت في إطار الأصالة العربية الإسلامية التي سحرت ألباب الغرباء من أوروبيين وأتراك، وقد تجلت هذه الرؤية الوثائقية عن حلب، من خلال تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق.

ضمنت المقدمة شرحاً موجزاً عن البحث برمته، والصعوبات التي واجهها البحث، وكيف تم تجاوز هذه الصعوبات، وما هي التسهيلات وكيف تم الاستفادة منها، وتطرقت المقدمة إلى أهمية البحث ووضعه في سياقه التاريخي الاجتماعي، كون هذه الدراسة مجرد ذاتها، هي دراسة اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى.

عالج الفصل الأول التركيب السكاني والأوضاع الأمنية، بعد معركة مرج دابق شمال حلب ١٥١٦م، دخل العثمانيون على أثرها بلاد الشام، واتخذوا من ولاية حلب مقراً لهم في توسعهم باتجاه الجنوب والشرق، وقد أوضح الفصل الأول أوضاع ولاية حلب في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، والتركيب

السكاني والأوضاع الأمنية، وكان لا بدّ من الإشارة إلى العناصر العثمانية الوافدة إلى ولاية حلب، من أترك وأرمن وغيرهم، وما هو أثر الأوضاع السياسية على التبدلات السكانية التي كانت تحدث في الولاية، وكيف واجهت الإدارة العثمانية عوامل الإهتزاز السكاني أثناء الحروب أو هجمات البدو تلك الهجمات التي شكلت عبئاً كبيراً على الولاية في حلب.

لم يكن هناك أي إحصاء رسمي حكومي لعدد السكان في ولاية حلب في فترة البحث، وكل الأرقام التي تمّ الحصول عليها هي تقديرات شخصية لبعض الرحالة الأوربيين، أو المؤرخين المعاصرين لفترة البحث. ولم يكن هناك أي جانب رسمي يساعد على إحصاء السكان في ولاية حلب سوى الأوامر السلطانية التي كانت توزع الضرائب على الأقضية والبلدات، تبعاً لعدد السكان، وليس بالضرورة أن يكون هذا التوزيع دقيقاً.

أما الفصل الثاني، وهو عن الهرم الإداري والاجتماعي، فقد تمّ التطرق في هذا الفصل إلى الإدارة العثمانية في ولاية حلب، وطريقة تقاسم السلطة بين أركان الولاية. ويبيّن البحث أن بعض الولاة الذين حكموا حلب في هذه الفترة كانوا من السكان المحليين لا سيما أسرة آل العظم، كما عالج البحث التقسيمات الاجتماعية التي كانت موجودة داخل الولاية من العائلات الأرستقراطية وكذلك طبقة الأشراف المنسوين إلى الرسول (ص) وشيوخ العشائر البدوية، وطبيعة العلاقة فيما بين هذه الفئات مع بعضهم البعض وكيف تفاعلت مع الفئات الأخرى، خارج الطبقة الإدارية، وبين مدى اهتمام الإدارة العثمانية داخل الولاية بالسكان ومعاشهم، وما هو الخلاف بين أنماط معاشهم في فترة البحث، وما هي المستجدات التي حصلت على مستوى الأنماط السلوكية، في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

أما الفصل الثالث وعنوانه الجاليات الأوروبية في حلب فقد تناول هذا الفصل الجاليات الأوروبية في حلب والتي كان لها طابع اقتصادي بالدرجة الأولى، حيث تم دراسة أنماط سلوكها في ولاية حلب بعيداً عن الوطن الأم، وكيف كان تقبل المجتمع المحلي لهذه الجاليات، وهل استطاعت الاندماج في هذا المجتمع، وما هو سلوك أفرادها الخاص فيما بينهم، وأين قضوا أوقات فراغهم، وما هي انطباعاتهم عن المجتمع المحلي وما هي المواد التي تاجروا فيها، وهل تقبل الحلبيون المواد المنتجة خارج بلادهم، وما هو انعكاس ذلك على الاقتصاد داخل ولاية حلب، وما هو دور الإدارة العثمانية في تنظيم علاقة هذه الجاليات مع المجتمع المحلي من جهة، والدولة من جهة أخرى، وهل كانت هذه الجاليات وفية للمدينة التي احتضنتهم، وماذا كتبوا أو قالوا عنها، وهل كان لهذا أثر إيجابي أم سلبي على الاقتصاد داخل المدينة؟.

تطرق الفصل الرابع إلى الحياة الاقتصادية، بصورة عامة من زراعة وتجارة وصناعة ونظام مالي، حيث بحث في ملكية الأرض وطرائق استثمارها، وأهم المنتجات والمحاصيل وكيف تمت سقاية المحاصيل، وكيف توزعت ملكية الأرض، وما هي الضرائب المفروضة عليها، وهل ارتبط الفلاحون بالأرض أم كانوا أجراء لدى إقطاعيين من ذوي النفوذ داخل الولاية، وكيف تعاملت القوانين العثمانية مع ملكية الأرض، وهل كانت هذه القوانين ظالمة بحق الفلاحين، وما هي الأسس التي استندت عليها؟، كما تطرق هذا الفصل إلى أهم الصناعات التي كانت قائمة في فترة البحث، وعدد العاملين فيها، ولا سيما صناعتي الصابون والنسيج، وكذلك عصر الزيتون ومجموعة كبيرة أخرى من الحرف اليدوية التي كانت تشكل أساس العمالة في ولاية حلب، كما تطرق هذا الفصل إلى التجارة الحلبية وأهم مقوماتها، ومدى منافستها، خاصة أن فترة البحث تميزت بدخول التجارة الأوروبية إلى حلب على نطاق واسع. وأوضح الفصل أن تجارة الرقيق كانت نوعاً من أنواع

التجارة التي كانت رائجة في ولاية حلب، وتطرق إلى النظام المالي والضرائب التي كانت مفروضة على السكان في ولاية حلب، وكذلك دور البدو الرحل في جوار حلب وباديتها في الحياة الاقتصادية .

أما الخاتمة فقد أشارت الخاتمة بشكل موجز، إلى النتائج التي خلص إليها البحث ، كنتيجة منطقية لما احتوته سجلات الأوامر السلطانية ، ووثائق المحكمة الشرعية في ولاية حلب ، وخلصت، بناءً على ذلك إلى رسم رؤية واضحة (إلى حد ما) عن حال ولاية حلب في فترة البحث، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وانعكاس أوضاع الدولة العثمانية السياسية على الوضع الداخلي في ولاية حلب .

لا بد أن أشير إلى الفضل الكبير للأستاذة الدكتورة كاميليا أبو جبل التي لم تغضب يوماً من إلحاحي وأسئلتى المتكررة .

إنني أقدم بالشكر الجزيل إلى عمادة كلية الآداب، وإلى أساتذة قسم التاريخ، القسم الذي احتضني، ولم يبخل علي يوماً أحدٌ منهم بتوجيهاته، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان بالجميل .

والله ولي التوفيق

الملاحق

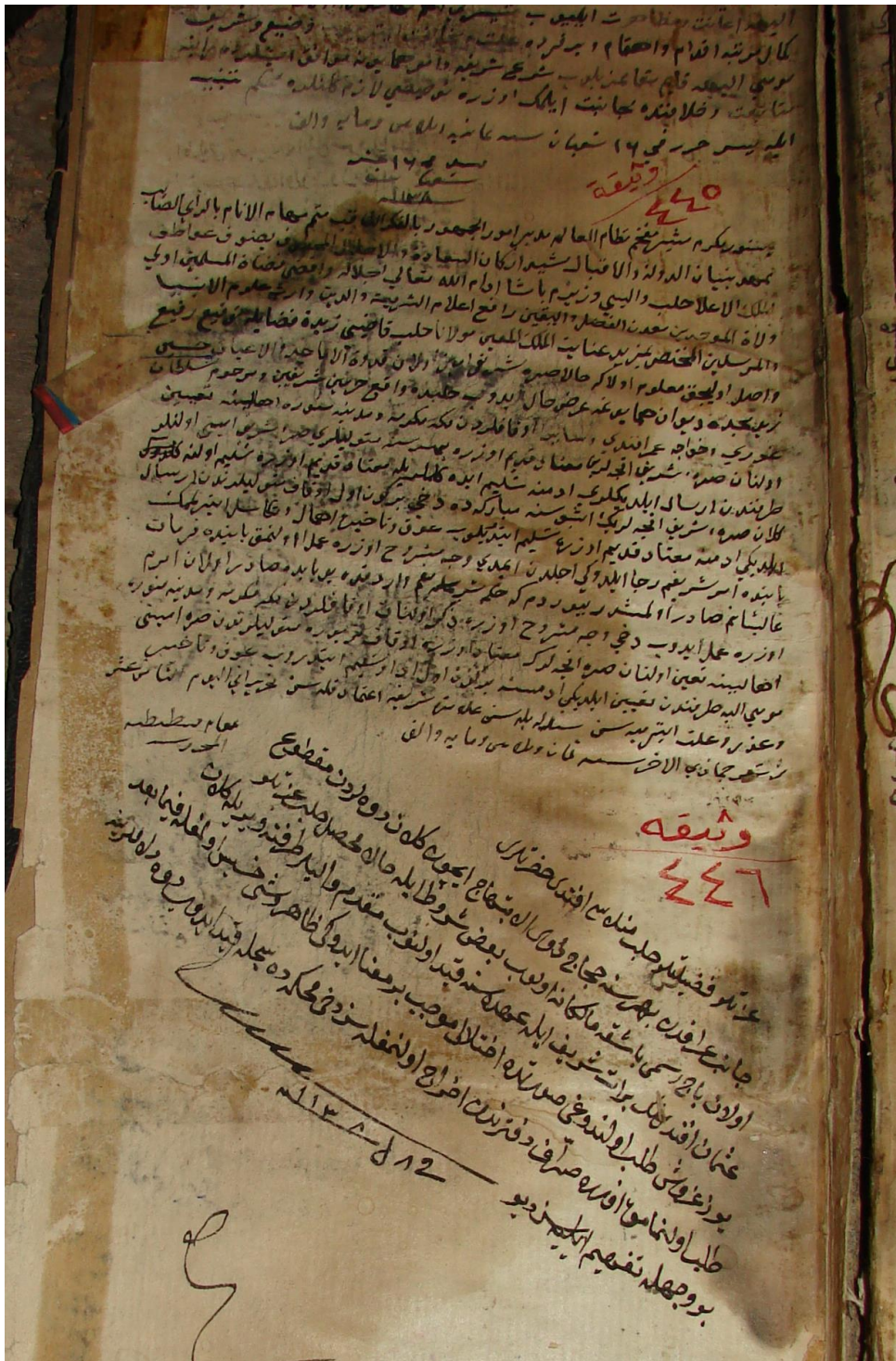
ملحق رقم ١

ادام العالی مخصوص الماء الحار في نهر قوي بل من الشربها
الحار ورواها النذر على السدا سمعيل العيتاني

قند ۶۲ رجب
۱۱۳۸

[illegible]

بذلك. وقد عوقب وتعهّد بدفع مبلغ وقدره عشرة آلاف غرشاً.



بيان بقيمة الرسم على الإبل (ضريبة الباج)

سجل أوامر سلطانية رقم ٢/، وثيقة رقم ٤٤٦، ص ٢٧١، تاريخ ١١٣٨هـ، ١٧٢٥م.

مور و مکه
نیز خونگوار
چشمی کبار
و گشته
لا تو صبی
سه واوینه
امینی
ک
نه نک
ون
زبور
ک
فد
ارایه
یم
بر
ر

لمراقبة الأصدقاء.

۲۲

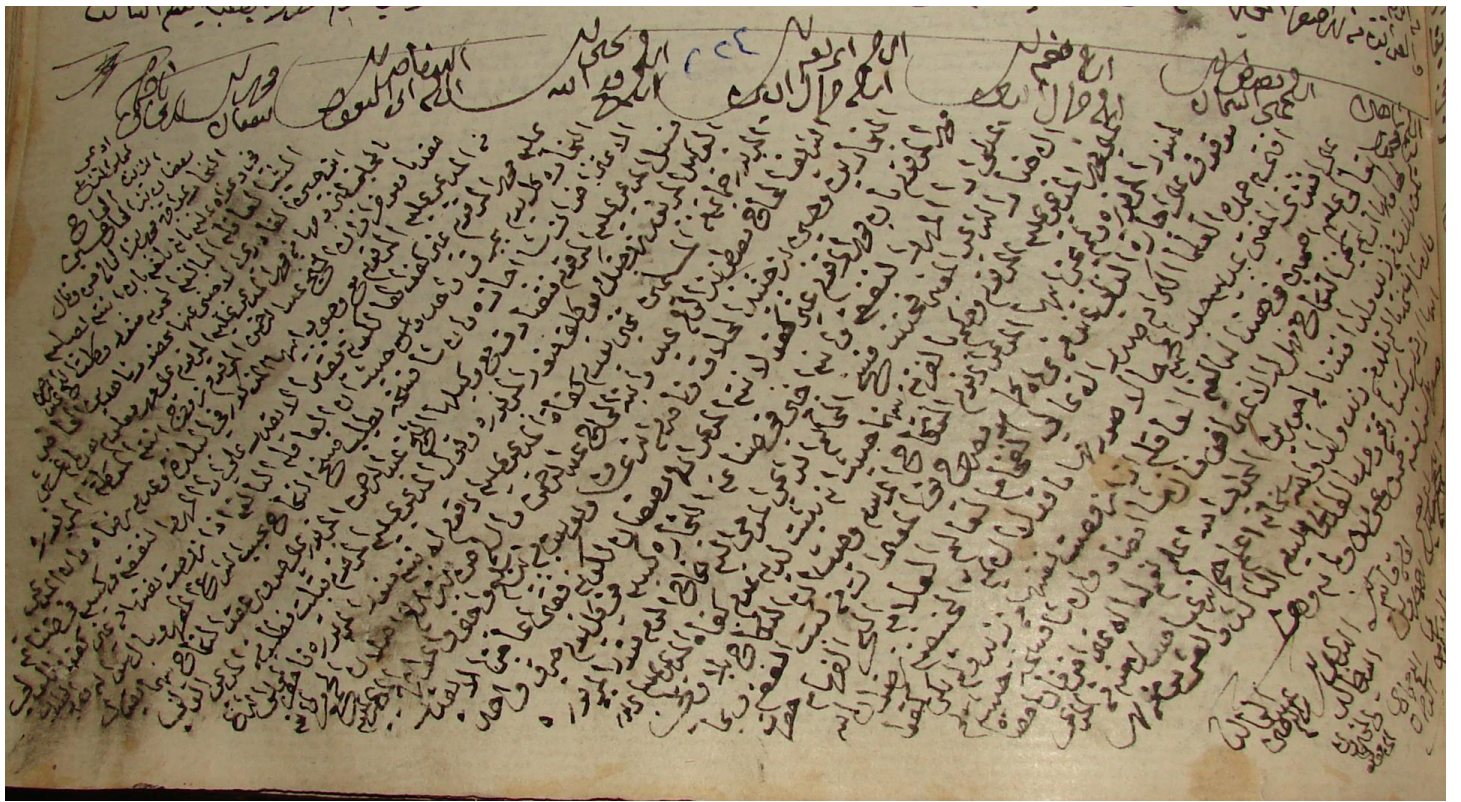
١٩٦٤
 عزت و سعادت و فضیلت و کواکب زاده
 صوبه و راد عیه لایقه و خدائیه فایقه اتحاد و سیاق و سیر خاضع عاطری مرغی و موزی قلندر
 هموار مصوب اتحاد العافیه اوله غماضهای خلصی اوله که استوخته سبع و اربعین و مایه و کف و مضاعف
 المبارکی نصفنده حلب و اریحا و عز و در کوش و قضا و زند اولاد سادات کرام ذوی الاحترام اوزار و زین
 طر فزون سزی قایم مقام نصیب و تعیین ایستاد و کمر کرد که عرف طاهر بنوی به انتسابی مشهور و معروف
 اولنره اعزاز و احترام ایدوب تیدی ظاهر و قاضیه محکم و قایم مقام و تکلیفی ایله علامه
 حفظ استعمال ایدوب که درجه و منفردانه اهتمام و کندیکر قطعاً برکنه به علامه و ضیفه اذن و بیرون
 ادعا صحت تب ایدوبی طرفه حواله و احضار و تادیب و سایر حقوق شرعیه ثابتة تحصیل
 اقتضا ایستد که سزای ایدوب سایر حکامه مداخله و نتیجتاً ایدوبیه سزادادن توجیه و عرویه
 نامیده و یا برعکس بجانه ایله برافچه لرین المیوب صیانت عرض و مال و زند اقدام تام و خدمات
 علیه لرند مقدور کزی بذل ایله مظهر شفاعت حضرت سید الانام علیه افضل التحیه والسلام
 اوله سز حرد و تاریخ المذبح و السنة المرقومه
 علی ساطع الاصل المحض المکرم در کوه که کجا و دقا
 محمد بن محمد المولود لادیه عده و طوطیه
 ١٤٤٧
 منقول من اولی
 منقول من اولی

منع وضع الشارة الخضراء التي تخص أهل البيت الكرام من قبل المزورين المدعين اعتباراً من شهر رمضان المبارك سنة ١١٤٧ هـ، في أقضية حلب وأريحا وإعزاز.

سجل أوامر سلطانية رقم/٣، وثيقة رقم ١٩٦، ص ١١٢، تاريخ ١١٤٧ هـ، ١٧٣٤ م.

[illegible]

سجل أوامر سلطانية رقم ٣/، وثيقة رقم ٤٤٨، ص ٢٨٦، تاريخ ١١٥٠هـ، ١٧٣٧م.



عقد نكاح باطل بين الحرمة منود التي وكلت الشيخ عبد الرحمن الأجنبي بدلاً من أبيها فاعترض وطالب بفسخ عقد النكاح فكان له ذلك.

سجل محاكم شرعية، رقم /٤٣/، وثيقة رقم /٨٢٤/، ص ٢١١، تاريخ ١١٢٥هـ، ١٧١٣م.

يوسف ولد عيسى اشتري من المدعى عليه شلهوم ولد عبد الله ١٢٥ كورة نخل ثم حدث خلاف على قسمتها وتم حل الموضوع لصالح شلهوم بعد أن
 أحضر شهوداً شهدوا بأن قسم من كورات النخل قد هلك.
 سجل محاكم شرعية، رقم ٤٣/، وثيقة رقم ١٤٠٤/، ص ٣٠٩، تاريخ ١١٢٥هـ، ١٧١٣م.

يوسف ولد عيسى اشتري من المدعى عليه شلهوم ولد عبد الله ١٢٥ كورة نخل ثم حدث خلاف على قسمتها وتم حل الموضوع لصالح شلهوم بعد أن
 أحضر شهوداً شهدوا بأن قسم من كورات النخل قد هلك.

سجل محاكم شرعية، رقم ٤٣/، وثيقة رقم ١٤٠٤/، ص ٣٠٩، تاريخ ١١٢٥هـ، ١٧١٣م.

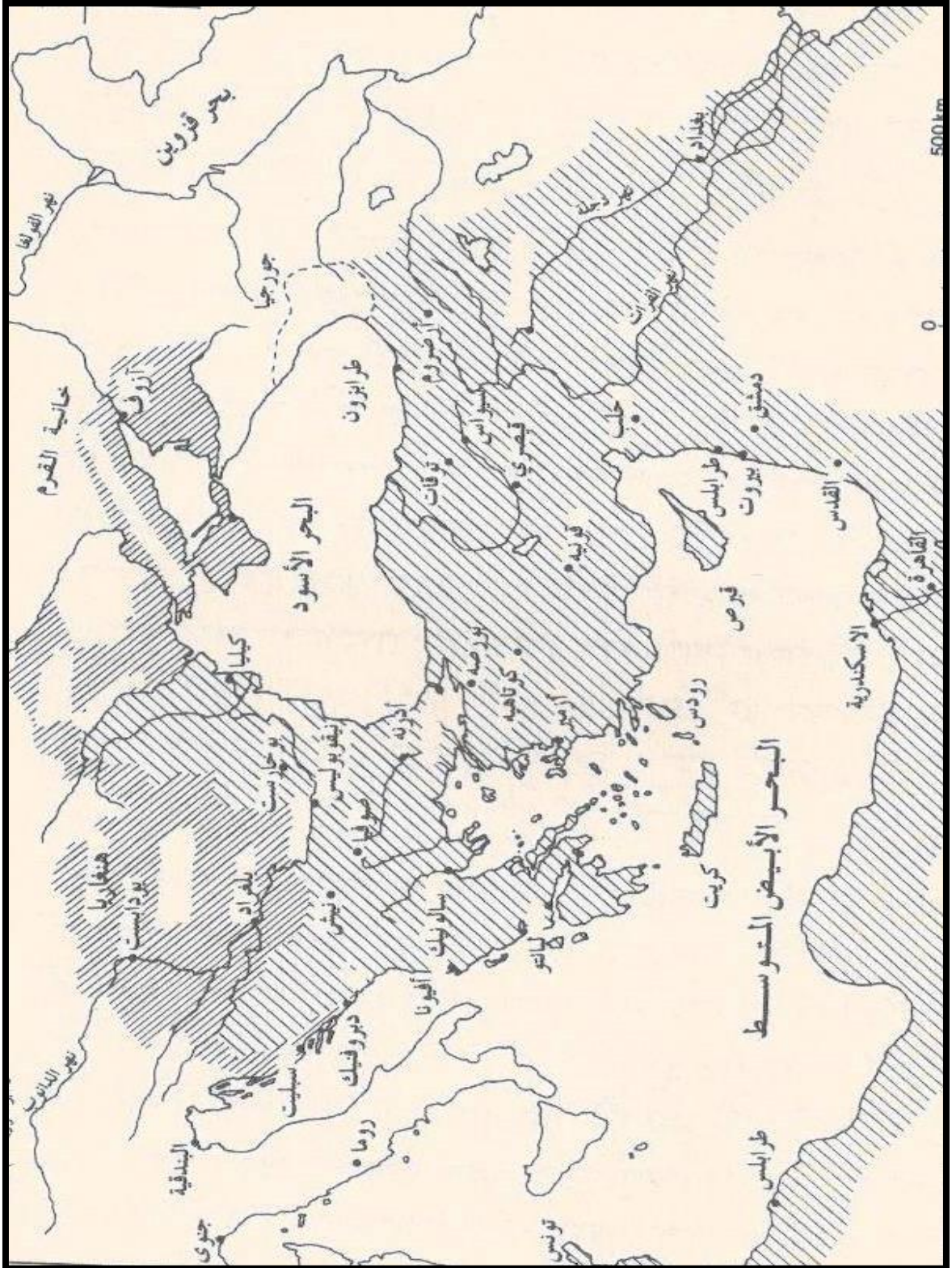
ملحق رقم ٢

التقسيمات الإدارية لسوريا تحت الحكم العثماني^(١)



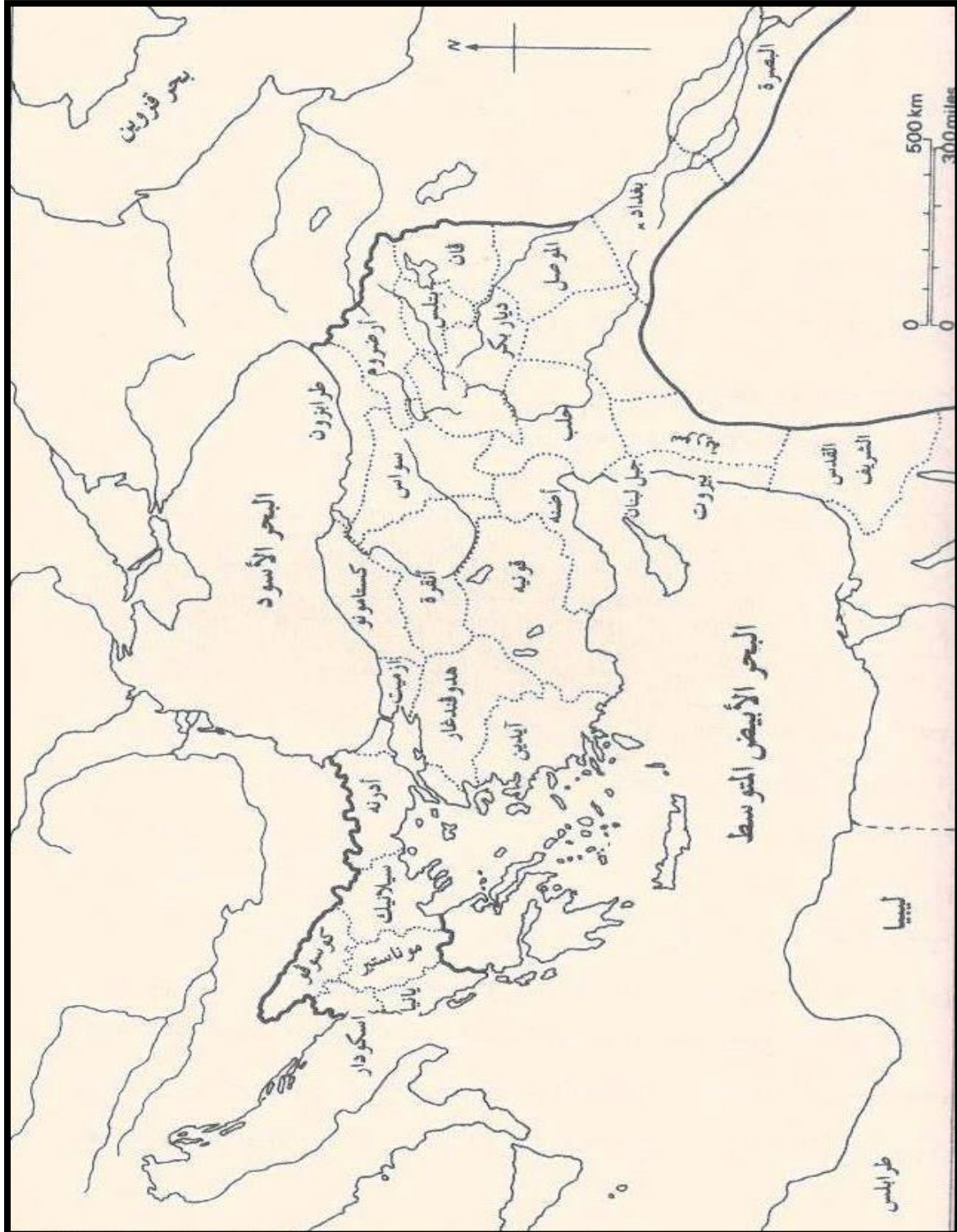
(١) أحمد طربين، تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، ط ٧، ٢٠٠٠ م، ص ٦٤٢.

خريطة الولايات التابعة للدولة العثمانية^(٢)



(٢) كوانترت، مرجع سابق، ص ٩٠.

خريطة الامبراطورية العثمانية خلال الحقبة ١٦٨٣ - ١٨٠٠م^(٣)



(٣) كواترت، مرجع سابق ، ص ٩٠.

نصف
في ادعاءهم من انهم العرف
انما خافوا من الخلق

نصف
في ادعاءهم من انهم العرف
انما خافوا من الخلق

نصف
في ادعاءهم من انهم العرف
انما خافوا من الخلق

ان امر السلطان انما ينقل اذا وافق الشرع فلا فارقته
وفيه من فرائض العدل في القاطعة الخامسة ثم الامام
عليه السلام منوط بالمصلحة فلا فارق اذا كان فاعلا لا حاكما
مبني على المصلحة فيما يتعلق بكامرور العامة كما ينبغي ان
شرعا اذا وافقه فافقها ولم ينفذ وهذا في محمل
آخر من القاطعة المذكورة فيقدم فيها ما مر في القاطعة اذا خالف
الشيخ ويقتل ان هذا ان امر الفاضل لا ينبغي الا اذا وافق الشرع
انتهاه او لم ينفذ انتهاه وعلمت ما هنا ان الخط لا ينفذ
او الامور السلطانية الخالصة للشرع الجليل غير ان في هذه
وهي القاطعة من غير ان لا ينفذ في انتفاع الشرع على ما سلك
وهي القاطعة من غير ان لا ينفذ في انتفاع الشرع على ما سلك
نصف
في ادعاءهم من انهم العرف
انما خافوا من الخلق

الاول وانما ذكرنا اخذ من الاداء ونسبته له باقير مقال فلا يتو
حله بحاله ولا توجب المداومة على تركها قطعا وتاداة بعضها
اكتفاها في صلته عليه وسلم وفيه صدق ووجوب من عمل على
ليس على ما من فهو في ذلك وشارع العالما من حجج الله
انهم ورد عليه وكان لم يكن هو المحدث له فاستفادها زيادة
على ما ورد له لما قد يحتج ببعض المبتدعة من ان لم يحتج
واما المخرج من مستفاد وجوبه بالرواية لا في خبره عليه
الصريح في رد المحدثات الخالصة للشرع بالطريق التي كان
سواء احادها العامة لا يثبت احادها في الحديث ولا في
الفاظ عن الاصولية ان طلق الذي يقتضي الفسخ لان المعنى
مخرج محدث وقد حكم عليه بالرد المستلزم للفسخ وتتم ان
القول على كفاية لا يثبت خبر احادها بالاعمال على ما سلك
وقد استغفارة ذلك عن الفاضل في الباب الاول وان
أخضع هذا البديل من ذلك فالخبر في دفعه يقتضي المظالم لا
غيره هذا وهو شره غريب في صله من الغلابة الكفاية
يريد ان يبين بالاشارة والبلايا فان طالع طالع على ما سلك
العنان فما هذا الا من شوبل الشيطان ليوقع في الامم
والطغيان ويريد ان يبين ذلك الايمان اعادنا انما استغفرت
الخلافة فقط لم يحصل ولا تقع او حجة من حوضه
وتسكتا ندر اهتدوا من فضله وان فعله هذا مخالف للكتاب
والسنة والاجماع من غير شك في ذلك ولا توفقه ولا تسع

نصف
في ادعاءهم من انهم العرف
انما خافوا من الخلق

ملحق رقم ٣

فانصرف الظالم عن ظلمه
والغضرة الظالم عن ظلمه
والغضرة الظالم عن ظلمه
والغضرة الظالم عن ظلمه

وأيضاً من المحرم على المحرم الذي لا يفرض عليه، وكل مما به الجواز
 والوالد وغيره عليه، وفي ذلك ولا يفتي بحدته، فيقال شهاد
 فغير بحدته، فإن الدين النصيحة، ولا يسئل المسلم، قال
 المؤمن يهرول الله فأكبره، ويسأله، ويجاءه المؤمن، وفي
 ذلك نصيحة له على نفسه، لا ما رغب بالسوء، وشيطاناً، ونجاة
 له من الوقوع بذلك، مع أحسن الخيرة، ونصيحة للظالم،
 ونفي حج للمعصية، وامتناع للفعل، ويسأله الله على الله عليه السلام
 لكل من بلغ الحرام، انظر أحوال الظالم، وظالمه، فكل كيف
 انظر وظالمه، كما يخرج من الظلم، وأما العلة، فكأن
 في نهضة انظر أحواله، وفي رواية عن علي بن أبي طالب
 تمنعه من الظلم من تهمته التي يماثل الله، وهو من جنس
 البلافة، وظالمه، بأعانه، على الظلم، وتخليصه من قبل
 يعوقه، كدس كبره، انظر ظالمه، يا رسول الله، فآذني
 عن الظلم، أي تمنعه من فعله، ويدينه، فأما آذني
 منه، نصحه، لا أن منع، أي من الظلم، انظر عليه، شيطاناً
 الذي يغوي به، وعلى نفسه، لا ما رغب بالسوء، ولا لونه، على الظلم
 بخبره، إلا فضا من نفسه، من وجوبه، لقبحه، انظر له، وهذا
 من قبيل الحكم للشيء، وضمنه، بما يؤهل إليه، وهو من عجز القضا
 ووجوب البلافة، مع حق الظالم، في الكفر عن الحق، وفي
 منعه، عن عجزه، انظر الظالم، وظالمه، فكل كيف
 بأسوا الله، في ذلك، وأما انظر ظالمه، فأما وهو عجز الظالم

[illegible]

فانظر على الصدور والاهم باني

في حقه ما تقدم من العبادات

ياسين العرضي، نصرة المغتربين عن الأوطان على الظلمة وأهل العدوان، مكتبة الأسد، رقم ٦٨٧٩.

لأنها مستقلة عن الشقاة ولا يرب في أن كرامات لا وليا حق ولا حوري
 هم الرجال الفارزون وسواهم من المتهالكين على حبس الدنيا وأزواجها
 المكروه هم المسافلون عن أحوال الآخرة وغير عاملين بأقوال الله تعالى

وقوله سبحانه صلى الله عليه وسلم

والله أعلم

من الناس من قد كان قد قتل ماوة حبيبكم بقتال له حسن بختا
 أما الحبيب الحبيب بختا وكان شاداً امره بخصم الصوت سموا بالبدن
 طوبى القاتلة فسمع لحيوا الشيخ رضي الله عنه فجاءه زيارته وألقى بهجاء
 مستحق فلا مضيق له لم يصبه ولم يقع له وقال الشيخ رضي الله عنه
 محمدياً فلعنه العجالة فاختصه لا وملاح في النار فاخترق غلامه
 فخرجه الذي منه ملة انقوا الشيخ لأنه لم يحسن العرب فطقت الجبار
 وهو حلال لا كدود خاطرة فقال الشيخ يدعو إلى السعادة لم لا حسن
 بأشأ قد مضى من حرق الحياة وحذف عنه العبد في الشيخ سوان
 فالقت إليه وكلم بالهدى مستعجلاً في وجهه لاطلاقه على أفعال المرء
 فهو وليه هوذا الشيخ المذهب ومخرج من عذرة معتقده عليه وأرسل
 إليه قرايين مستعدة ثم أخصن بأشأ قد صار له ذروا سرور على التواضع
 الشيخ رضي الله عنه يسير بقوله محمدياً إلى أن يفرق في المناصب وقول
 لأن الذي كثر من مناقب الشيخ رضي الله عنه قليل لم يوتى بقتل الرجال
 الشيخ رضي الله عنه الفخر أدركه مصحح وشاهد هو المولى الكليل شيخ سبتها
 ما يلا الصفح والفرح ولكن من الزمة التي قللتها بصفته عليه

ملحق رقم ٤

بعض العملات والأوزان المستخدمة من خلال الوثائق*

أ - العملات:

- ١ - الدينار الذهبي: يطلق عليه اسم سلطاني وكذلك الأشرفي لأنه سكّ من قبل الأشرف برسباني في زمن المماليك وقد تبني العثمانيون التسمية لمدة قرنين من الزمن.
- ٢ - الأقجة: ورد لفظها في الوثائق بأعداد كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بواردات الإقطاع العسكري، وهي مصنوعة من الفضة والمعنى الحرفي للكلمة الضارب إلى البياض، وقد أخذ هذا المعنى من لونها الأبيض كونها مصنوعة من الفضة.
- ٣ - القرش: كانت معظم المعاملات بين السكان المحليين تتم بهذا النوع من العملة كما ورد في الوثائق. ويقسم إلى قسمين: قسم سمي بالقروش الأسدية وقد عرف في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية وسمي بهذا الاسم لأنه يحمل صورة الأسد، ويساوي سبعين أقجة. أما القسم الآخر فسمي بالقرش الريالي أو الاسبير، ولم يرد ذكر هذا النوع من العملة إلا على نطاق ضيق كما يلاحظ ذلك في الوثائق.
- ٤ - الشاهيه: يلاحظ أن الشاهية عملة تم تداولها في ولاية حلب ويبدو أن قيمتها الشرائية لم تكن ثابتة، خصوصاً بعدما أخذت تسك محلياً، وقد أطلق عليها الشاهية الحلبية تمييزاً لها عن الشاهية العثمانية حيث تنقص عن هذه الأخيرة بمقدار الثلث.

ب - الأوزان:

- يمكن تقسيم الأوزان المستعملة في ولاية حلب حسب نوعية المادة التي تزان بها، إما أوزان للمواد الثمينة مثل الذهب والفضة، وإما أوزان للمواد الزراعية وغيرها من المنتجات الحيوانية.
- ١ - الوزنة: تم استخدامها للذهب والفضة على حد سواء، ويبدو أنها اختلفت حسب المرحلة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية. وثمان الوزنة من الذهب يساوي أربعة عشر ديناراً.
 - ٢ - المثقال: استخدم للذهب والفضة أيضاً ويساوي ٠,٠١ % من الوزنة.

٣ — القيراط: وحدة لوزن الذهب والفضة ولم يرد ذكره في الوثائق، إذ يبدو أنه مصطلح حديث نسياً.

٤ — الدرهم: استخدم في وزن الحرير ويبدو أنه من أجزاء الأوقية.

٥ — الأوقية: وهي من أجزاء الرطل وتساوي ٦٠ درهماً.

٦ — الرطل: كان مستخدماً في حلب قبل فترة البحث ويقسم إلى ١٢ أوقية.

٧ — القنطار: استخدم في وزن الحبوب وغيرها، ويساوي مئة رطل.

ج — المكايل:

١ — الأردب: ورد ذكره في الوثائق، وقد استخدم لوزن القمح وكان موجوداً قبل دخول العثمانيين

للمنطقة العربية. ويعادل الأردب (المصري) حوالي ٧٣ كيلو غراماً، أما الأردب (الحلبي) فيعادل ١٥٠ كيلو غراماً كما يذكر الغزي.

٢ — المكوك: ورد ذكره في الوثائق كثيراً، ويبدو أنه يختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، وقد استخدم لكيل الحبوب كالقمح والشعير وغيرها.

٢ — الشنبيل: ورد في الوثائق بكثرة على أنه مكيال للقمح ولم تحدد الوثائق قيمة دقيقة له.

٣ — الغرارة: مكيال للقمح والشعير، ورد ذكره في الوثائق ويبدو أنه كان معلوماً في دمشق أكثر من مناطق بلاد الشام الأخرى.

ملحق رقم ٥

سلاطين آل عثمان

م	اسم السلطان	تاريخ هجري	تاريخ ميلادي
١	عثمان الأول	٧٢٦ - ٦٩٩	١٣٢٤ - ١٢٨١
٢	أورخان	٧٦١ - ٧٢٦	١٣٥٩ - ١٣٢٤
٣	مراد الأول	٧٩٢ - ٧٦١	١٣٨٩ - ١٣٥٩
٤	بيازيد الأول	٨٠٥ - ٧٩٢	١٤٠٢ - ١٣٨٩
٥	محمد الأول	٨٢٤ - ٨١٥	١٤٢٠ - ١٤١٣
٦	مراد الثاني	٨٥٥ - ٨٢٤	١٤٥١ - ١٤٢٠
٧	محمد الثاني (الفتاح)	٨٨٦ - ٨٥٥	١٤٨١ - ١٤٥١
٨	بيازيد الثاني	٩١٨ - ٨٨٦	١٥١٢ - ١٤٨١
٩	سليم الأول	٩٢٧ - ٩١٨	١٥٢٠ - ١٥١٢
١٠	سليمان الأول (القانوني)	٩٧٤ - ٩٢٧	١٥٦٦ - ١٥٢٠
١١	سليم الثاني	٩٨٢ - ٩٧٤	١٥٧٤ - ١٥٦٦
١٢	مراد الثالث	١٠٠٤ - ٩٨٢	١٥٩٥ - ١٥٧٤
١٣	محمد الثالث	١٠١٢ - ١٠٠٤	١٦٠٣ - ١٥٩٥
١٤	أحمد الأول	١٠٢٦ - ١٠١٢	١٦١٨ - ١٦٠٣
١٥	مصطفى الأول	١٠٢٧ - ١٠٢٦	١٦١٨ - ١٦١٨
١٦	عثمان الثاني	١٠٣٢ - ١٠٢٧	١٦٢٢ - ١٦١٨
١٧	مصطفى الأول	١٠٣٣ - ١٠٣٢	١٦٢٣ - ١٦٢٢
١٨	مراد الرابع	١٠٥٠ - ١٠٣٣	١٦٤٠ - ١٦٢٣
١٩	إبراهيم الأول	١٠٥٨ - ١٠٥٠	١٦٤٨ - ١٦٤٠
٢٠	محمد الرابع	١٠٩٩ - ١٠٥٨	١٦٨٧ - ١٦٤٨
٢١	سليمان الثاني	١١٠٣ - ١٠٩٩	١٦٩١ - ١٦٨٧
٢٢	أحمد الثاني	١١٠٧ - ١١٠٣	١٦٩٥ - ١٦٩١

١٧٠٣ - ١٦٩٥	١١١٥ - ١١٠٧	مصطفى الثاني	٢٣
١٧٣٠ - ١٧٠٣	١١٤٣ - ١١١٥	أحمد الثالث	٢٤
١٧٥٤ - ١٧٣٠	١١٦٨ - ١١٤٣	محمود الأول	٢٥
١٧٥٧ - ١٧٥٤	١١٧١ - ١١٦٨	عثمان الثالث	٢٦
١٧٧٤ - ١٧٥٧	١١٨٨ - ١١٧١	مصطفى الثالث	٢٧
١٧٨٩ - ١٧٧٤	١٢٠٤ - ١١٨٨	عبد الحميد الأول	٢٨
١٨٠٧ - ١٧٨٩	١٢٢٢ - ١٢٠٤	سليم الثالث	٢٩
١٨٠٨ - ١٨٠٧	١٢٢٣ - ١٢٢٢	مصطفى الرابع	٣٠
١٨٣٩ - ١٨٠٨	١٢٥٥ - ١٢٢٣	محمود الثاني	٣١
١٨٦١ - ١٨٣٩	١٢٧٨ - ١٢٥٥	عبد الحميد خان	٣٢
١٨٧٥ - ١٨٦١	١٢٩٣ - ١٢٧٨	عبد العزيز	٣٣
١٨٧٥ - ١٨٧٥	١٢٩٣ - ١٢٩٣	مراد الخامس	٣٤
١٩٠٨ - ١٨٧٦	١٣٢٧ - ١٢٩٣	عبد الحميد الثاني	٣٥
١٩١٨ - ١٩٠٩	١٣٣٧ - ١٣٢٧	محمد رشاد	٣٦
١٩٢٢ - ١٩١٨	١٣٤١ - ١٣٣٧	محمد وحيد الدين	٣٧
١٩٢٦ - ١٩٢٢	١٣٤٣ - ١٣٤١	عبد المجيد الثاني	٣٨

المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة

١. سجلات المحاكم الشرعية:

م	رقم السجل	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
١	٤١	١١١٠ - ١١١٢	١٦٩٨ - ١٧٠٠
٢	٤٢	١١٢٣ - ١١٢٦	١٧١١ - ١٧١٤
٣	٤٣	١١٢٧	١٧١٥
٤	٤٤	١١٢٩ - ١١٣١	١٧١٦ - ١٧١٨
٥	٤٥	١١٣٠ - ١١٣١	١٧١٧ - ١٧٨١
٦	٤٦	١١٣٩	١٧٢٦
٧	٤٧	١١٣١ - ١١٣٣	١٧١٧ - ١٧٢٠
٨	٤٨	١١٣٠ - ١١٣٤	١٧١٧ - ١٧٢١
٩	٤٩	١١٣٥ - ١١٣٧	١٧٢٢ - ١٧٢٤
١٠	٥١	١١٣٨ - ١١٣٩	١٧٢٥ - ١٧٢٦
١١	٥٢	١١٣٨ - ١١٤٢	١٧٢٥ - ١٧٢٩
١٢	٥٣	١١٣٩ - ١١٤٣	١٧٢٦ - ١٧٣٠
١٣	٥٤	١١٤١ - ١١٤٤	١٧٢٨ - ١٧٣١
١٤	٥٥	١١٤٧ - ١١٤٩	١٧٣٤ - ١٧٣٦
١٥	٥٦	١١٤٧ - ١١٥٣	١٧٣٤ - ١٧٤٠
١٦	٥٨	١١٤٩ - ١١٥٣	١٧٣٦ - ١٧٤٠
١٧	٥٩	١١٤٩ - ١١٥٤	١٧٣٦ - ١٧٤١
١٨	٦٠	١١٥٠ - ١١٥٢	١٧٣٧ - ١٧٣٨
١٩	٦١	١١٥٨ - ١١٥٩	١٧٤٥ - ١٧٤٦
٢٠	٦٦	١١٥٤ - ١١٥٨	١٧٤١ - ١٧٤٥
٢١	٦٩	١١٥٩ - ١١٦٣	١٧٤٦ - ١٧٤٩
٢٢	٧٣	١١٦٠ - ١١٦٥	١٧٤٧ - ١٧٥٠
٢٣	٧٠	١١٥٩ - ١١٦٠	١٧٤٦ - ١٧٥٠
٢٤	٧٦	١١٦٤ -	١٧٥٠ -

٣ . سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب:

رقم السجل	التاريخ الهجري	التاريخ الميلادي
١	١١٦١ . ١١٦٥	١٧٤٧ . ١٧٥١
٢	١١٣٥ . ١١٣٨	١٧٢٢ . ١٧٢٥
٣	١١٣٦ . ١١٥١	١٧٢٣ . ١٧٣٦
٤	١١٥٢ . ١١٥٦	١٧٣٩ . ١٧٤٣
٥	١١٥٦ . ١١٥٩	١٧٤٣ . ١٧٤٦
٧	١١٥٨	١٧٤٦
٤٨	١١٣٣ - ١١٣٤	١٧٢٠ - ١٧٢١

٣. المخطوطات:

- . مجهول المؤلف، تاريخ الدولة العثمانية من باعث الارتحال إلى محال أشهر الرجال، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية رقم ٤٩٦ غير محقق
- . العرضي، ياسين ، نصرة المغتربين عن الأوطان على الظلمة وأهل العدوان ، مكتبة الأسد ، رقم ٦٨٧٩ غير محقق
- . صلاح الدين محمد الكوراني، منهل الصافي في مناقب الشيخ أبي الوفا، رقم ٦٤٣١

المصادر المنشورة

٤ - المصادر:

- ١ . الأسدي، (خير الدين)، أحياء حلب وأسواقها ، ت: عبد الفتاح رواس قلعة جي، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٦ م .
- ٢ .. راسل (ألكسندر وباتريك)، تاريخ حلب الطبيعي ، ت: خالد الجبيلي، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ط ١ ، ١٩٩٩ م.
- ٣ . الطباخ (محمد راغب)، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ج ٣ ، دار القلم العربي بحلب ، ١٩٢٦ م.
- ٤ . بن طولون (محمد) ، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ، تحقيق محمد مصطفى القاهرة ١٩٦٢ م
- ٥ . الغزي (كامل البالي الحلبي)، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ٣ أجزاء ، دار القلم العربي، حلب ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م.
- ٦ . الفواز (فواز)، المرتاد في تاريخ حلب وبغداد (مخطوط دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، جامعة دمشق ، اشراف د: أحمد طربين ، ١٩٧٧ م) ،
- ٧ . كرد علي (محمد) ، خطط الشام، ٦ أجزاء ، مطبعة المفيد بدمشق ، ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م.
- ٨ . ماركوس (إبراهيم)، الشرق الأوسط عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر، ت: هيثم حمام ، مطبعة جامعة حلب ، ٢٠٠٦ م.
- ٩ . المرادي (محمد خليل)، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، ٤ ح ، بغداد ، ١٩٦٦ م.

٥. المراجع العربية:

١. آق كوندوز (أحمد)، التشريع الضريبي عند العثمانيين، ترجمة فاضل بيات، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام ، عمان ٢٠٠٤م.
٢. ابن عابدين (محمد أمين) ، رد المختار على الدر المختار، المعروف اختصاراً بحاشية ابن عابدين ، ستة أجزاء، القاهرة ، إصدار دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٣. أردافازد، (سورمايان)، تاريخ حلب ، ت: ألكسندر كشيشيان ، دار النهج حلب ، ٢٠٠٣م.
٤. آصف (يوسف بيك)، المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، ط ٢ ، المطبعة العمومية ، مصر ١٩٨٦م .
٥. إينالجيك (خليل)، الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط، دار المد الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.
٦. إينالجيك (خليل)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة عبده قاسم، دار المد الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧م
٧. بيات (فاضل)، الدولة العثمانية في المجال العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م.
٨. التميمي (عبد الجليل)، الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زكوان، ١٩٨٨م.
٩. توتل (فردينان)، وثائق تاريخية عن حلب ، ج ٤ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨م.
١٠. حجار (عبد الله)، إضاءات حلبية ، المكتبة الرقمية ، جامعة حلب ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م .
١١. حريثاني (محمود)، تاريخ اليهود في حلب ، شعاع للنشر والعلوم ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
١٢. الحسني (علي)، تاريخ سورية الاقتصادي، دمشق، د.ت.
١٣. حسون (علي)، الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، المكتب الإسلامي .
١٤. حطب (زهير)، تطور بنية الأسرة العربية والجذور التاريخية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م

١٥. الحلبي (محمد بن محمود) ، العراك بين العثمانيين والمماليك، تحقيق، محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٦م، ص ٢٣٢
١٦. الحمود (نوفان) ، العساكر العثمانية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
١٧. الديري (نزال)، بساتين الفاكهة، جامعة حلب، كلية الزراعة ١٩٧٧م.
١٨. رافق، (عبد الكريم)، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام، مكتبة نوبل، دمشق، ٢٠٠٢م
١٩. رافق، (عبد الكريم)، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون، ط٢، دمشق، ١٩٦٨م.
٢٠. رافق، (عبد الكريم)، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤م.
٢١. زي (هرشلوغ)، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسني، بيروت دار الحقيقة، ١٩٧٣م.
٢٢. الشطي (ضحى)، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، ١٩٧٨م.
٢٣. الشناوي (عبد العزيز)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ج ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٧ ، ١٩٨٦م.
٢٤. الصباغ (ليلي)، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر ، ج ٢ ، بيروت ١٩٨٩ م .
٢٥. الصباغ (ليلي) المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ، ١٩٧٣ م .
- ٢٦- طربين (أحمد)، تاريخ المشرق العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ٢٠٠٠م
- ٢٧- عامر (محمود)، تاريخ الدولة العثمانية ، بيروت ٢٠٠٣م
- ٢٨.. عامر (محمود)، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق، دار الرحاب ، دمشق، ٢٠٠١م
- ٢٩.. عامر (محمود)، المكايل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد الثماني ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧ م.

٣٠. عماد (عبد الغني)، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفائس ، بيروت.
٣١. عمران (خضر)، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الآداب ، إشراف عبد الكريم رافق، جامعة دمشق، ١٩٨٦م غير منشورة .
٣٢. غاوبه (هاينز)، حلب دراسة تاريخية وجغرافية، ترجمة: صخر علي ، جزءان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٧ ، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٢م.
٣٣. فريد بك (محمد)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ت إحسان حقي ، بيروت ، ١٩٩٣م.
٣١. فولف (هيدروت)، الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، ترجمة محمد الأصبحي، دمشق، ١٩٧٨م
٣٤. القاسمي (محمد سعيد) وآخرون، قاموس الصناعات الشامية ، ت: ظافر القاسمي ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
٣٥. قسطون (وديع)، الإفرنج في حلب في القرن الثامن عشر ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٦٩ .
٣٦. كواترت (دونالد)، الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ ، ت: أيمن أرمنازي ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ٢٠٠٤ م.
٣٧. كوبريللي (محمد فؤاد)، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السيد سليمان، القاهرة، ١٩٦٨ م .
٣٨. كوثراني (وجيه)، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م .
٣٩. ماسترز (بروس)، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب وأزمير واسطنبول ، ت: رلى ديبان، مكتبة العبيكان الرياض .
٤٠. محمد (فهمي)، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، القاهرة، ١٩٦٥م.
٤١. المدرس (حسين) أوليفية سالمون، العلاقات بين البلاد المنخفضة وسورية العثمانية في القرن السابع عشر وأربعمئة عام من العلاقات القنصلية ١٦٠٧ - ٢٠٠٧ م، ت، محمود حريثاني.
٤٢. مشلح (عبد الحميد) ، المنطقة الغربية لولاية حلب إدلب في القرن الثامن عشر (١٨٠٠، ١٧٠٠)، م ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ٢٠٠٦ م .

٤٣. مصطفى (أحمد عبد الكريم)، أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٣م.
٤٤. مخلوف (صائل)، العساكر العثمانية في ولاية حلب (١٦٢٣ ، ١٧٩٨)م، أطروحة أعدت لنيل شهادة الماجستير، جامعة دمشق ، إشراف د: سمر بهلوان ، ٢٠٠٦م غير منشورة
- ٤٥.. المنجد (صلاح الدين)، ولاية دمشق في العهد العثماني، منشورات المجمع العلمي العربي دمشق ١٩٤٩ م .
٤٦. نسكايا (ايرينا سميليا)، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ت: يوسف عطا الله ، ط ١ ، الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩ م
- ٤٧.. هاملتون (جب) هارولد بون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: أحمد عبد الكريم مصطفى، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
٤٨. هنتس (فالتز)، المكايل والأوزان الإسلامية ومايعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، الجامعة الأردنية.
٤٩. يوسف (إلهام)، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حلب، ١٢٥٦هـ، ١٢٩٣هـ، ١٨٤٠ ، ١٨٧٦م، رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه، إشراف يوسف نعيسة، جامعة دمشق، ٢٠٠٥م.

٦. الحوليات والمجلات:

١. الحكيم (دعد) ، سلاطين بني عثمان في ولاية حلب من خلال الأوامر السلطانية ، مجلة الحوليات الأثرية ، م٣٧ ، ١٩٦٧م.
٢. رافق (عبد الكريم) ، العلاقات الزراعية في بلاد الشام بين المذاهب الفقهية والواقع، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤٣ - ٤٤ أيلول - كانون الأول ١٩٩٢م.
٣. شعث (شوقي)، حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، العدد ٤٣ ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٩ م.
٤. طعمة (رامز)، ملكية الأرض والسلطة السياسية، مجلة دراسات تاريخية، العددان، ٤٣، ٤٤، ١٩٩٢م.
٥. عوض (عبد العزيز)، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٣٥، ٣٦، ١٩٩٠ م .
٦. الغادري (مطيع)، صناعة النسيج اليدوي بحلب ، اقتصاديات حلب ، العدد / ٢ / دار الوفاء للطباعة حلب ، ١٩٩٣ م.

٧. المراجع الأجنبية :

- 1 - BODMAN HARBART: POLITICAL FACTION IN ALEPPO 1766 – 1826
THE UNIVERSITY OF NORTH CAROLINA PRESS 1963.
- 2 - BRUS MASTER ; THE ORIGINS OF WESTERN ECONOMIC
DOMINANCE IN THE MERCANTISM AND THE ISLAMIC
ECONOMY IN ALEPPO – NEW YORK – 1600 – 1700 .
- 3 - HALIL INALCIK, THE OTTOMAN EMPIRE, THE CLASSICAL AGE
1300 – 1600 , NEW YORK, 1973.
- 4 - HALIL INALCIK, THE RISE OF THE OTTOMAN EMPIRE, THE
CAMBRIDGE HISTORY OF ISLAM, 2 VOL, EDITED BY P. O HOLT,
VOL1
- 5 – ISMAIL HAKK , OSMANLI TARIHI , AKARA,1982,P 320
- 6 - NIELS STEENSGARD ;THE ASIAN TREAD REVOLUTION ON 17-TH
CENTURY , CHICAGO , 1977.
- 7 - THOMAS PHILIP, FRENCH MERCHANTS AND JEWS IN THE
OTTOMAN EMPIRE DURING THE EIGHTEENTH CENTURY , ED .
AVIGDOR LEVY.

فهرس البحث

م	الفصل	الموضوع	رقم الصفحة	
			من	إلى
١	-	المقدمة	٤	١٣
٢	.	تمهيد	١٤	١٧
٢	الولاية	التركيب السكاني والأوضاع الأمنية في ولاية حلب	١٨	٦٦
		. أصول السكان وقومياتهم. . الانتماء الديني للسكان ومعاملة الإدارة لهم. . توزع السكان في ولاية حلب. . أثر الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية على الوضع الأمني داخل الولاية. . دور البدو والعربان في إخلال الأمن داخل الولاية.		
٣	الثاني	الأوضاع الاقتصادية في ولاية حلب	٦٧	١٣٦
		١. الزراعة ١- الأرض وملكيته ٢- طرائق استثمارها ٣- أهم المحاصيل ٢- الصناعة ١- الصناعات اليدوية ٢- الصناعة الغذائية ٣- عصر الزيتون وصناعة الصابون ٤- صناعة الطحين والخبز		

		٥- صناعة الأدوات الخشبية ٦- صناعات متفرقة ٣- التجارة ١- نظام القافلة ٢- التجارة الخارجية ٣- تجارة الرقيق ٤- قائمة بالأسواق التجارية ٤- النظام المالي ١- الضرائب والرسوم ١- ضريبة الميري ٢- ضريبة الجردي ٣- رسوم السفرية ٤- الجزية ٥- رسم المواشي ٦- خراج الأشجار ٧- الباج ٨- المسقفات ٩- الضرائب على البدو النقود المكاييل والأوزان		
١٩٨	١٣٧	الواقع الاجتماعي		
		١ . الإدارة العثمانية داخل الولاية ٢ . التقسيمات الاجتماعية: ١ . العائلات (الأعيان). ٢ . الأسرة الحلبية . ٣ . الشيوخ .	٤	٤

٢٥١	١٩٩	الفصل الرابع: الجاليات الأوروبية في حلب		
		١ . الحياة الخاصة للجاليات الأوروبية داخل الولاية. ٢ . علاقة الجاليات الأوروبية مع المجتمع المحلي. ٣ . علاقة الجاليات الأوروبية مع الإدارة العثمانية ٤ - دور الجاليات الأوروبية الاقتصادي	٥	
٢٥٨	٢٥٢	خاتمة البحث	٦	-
٢٨٩	٢٥٩	الملاحق	٧	-
٣٠٠	٢٩٠	قائمة المصادر و المراجع	٨	-
٣٠٣	٣٠١	فهرس البحث	٩	.

تمهيد:

نشأة الدولة العثمانية ودخولها حلب:

أطلق اسم الدولة العثمانية، نسبة إلى عثمان أحد مؤسسيها، الذي أظهر براعة فائقة في إقامة التوازنات التي تضمن لإمارته الاستمرار، وسط هذه البيئة المحيطة، حيث أقام علاقات جيدة مع جيرانه والتزم بالمواثيق والعهود التي قطعها على نفسه^(١).

وقد حافظت الدولة العثمانية على علاقات طبيعية مع جيرانها من الدول المسلمة، حتى عهد سليم الأول (٩١٢ - ٩٢٧ هـ) (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) الذي تولى السلطة بعد قتل أخيه أحمد، حيث اصطنع خلافاً مع الشاه إسماعيل الصفوي مدعياً أن الشاه يتدخل في أمور العثمانيين محاولاً نشر التشيع^(٢).

(١) محمد فؤاد كوبريللي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السيد سليمان، القاهرة، ١٩٦٨ م، ص ١٢١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر محمد راغب الطباخ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ٧ ج، دار القلم العربي، حلب ١٩٨٨ م، ح ٣، ص ١١٠.

تدهورت العلاقات بين الدولتين، ووقعت المعركة الحاسمة في ٢٣ آب ٩٢٠هـ، ١٥١٤م في سهول جالديران، حيث أخذت المعركة اسمها من اسم السهل، وقد انتصر السلطان، وتمكن الشاه إسماعيل من الفرار بعد أن أصابه جرح وترك وحيداً، وقتل الكثير من أتباعه في هذه المعركة، وبعد هذه المعركة ضمّ سليم إلى ملكه ولايتي ديار بكر وكرديستان، واحتل تبريز ونقل الآلاف من أبرز تجارها وحرفييها وعلمائها إلى الأستانة، ونلاحظ أن نقل العلماء والبنائين والتجار والمفكرين أصبح جزءاً من سياسة سليم في كل الأماكن المفتوحة^(٣).

لم تكن العلاقات العثمانية المملوكية سيئة في مطلع القرن السادس عشر، وذلك بسبب التهديد البرتغالي والصفوي لكل من الدولتين، حيث طلب الماليك الدعم من العثمانيين عندما هدد الأسطول البرتغالي شواطئهم في البحر الأحمر، وقد أرسل العثمانيون في العام ٩١٢هـ ١٥١٢م عدداً من ضباط البحرية إلى مصر للإشراف على سفنها وزودوهم بالخشب والقطران والحديد اللازم لصناعة السفن^(٤). استاء السلطان سليم كثيراً من محاولة نائب مرعش المملوكي، عرقلة مسير الجيوش العثمانية المتوجهة إلى الأراضي الفارسية، فقد قال الطباخ عن ذلك: «أوعز سراً إلى نائبه في مرعش أن يتسبب ما استطاع في قطع قوافل الميرة عن عساكر سليم إذا مرت ببلاده... ولما كتب إليه السلطان سليم يشتكي إليه ما فعله نائب مرعش أجابه: إن النائب المذكور عاص علي فإن ظفرت به فافعل به ماشئت، ودسّ إلى النائب سراً، يشكره على ما فعل، ويغريه في الاستمرار في معاصرة الترك. فلم تُخف على سليم هذه المخاتلة، وقفل راجعاً عن بلاده فارس، مصمماً على البطش بالغوري، وشرع يتجهز لذلك ويتأهب»^(١).

ساعد على تزايد رغبة السلطان سليم بالسيطرة على أملاك الدولة المملوكية، هرب «خوشقدم شاد الشون» لدى السلطان المملوكي، وهو من مماليك قانصوه الغوري، وكان متزوجاً من ابنة جاني بيك دودار، حيث صادر السلطان كل أملاكه، وأجبره على طلاق زوجته، وقد فرّ خوشقدم إلى سليم، وأخذ يحرض السلطان سليم على السلطان قانصوه الغوري، وأعطاه تفاصيل كاملة عن أحوال مصر وجيش الماليك، وعن الرشوة المتفشية

(٣) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتري عليها، ٤ ح، مكتبة الأنكلو مصرية، القاهرة، د ت، ح ١، ص ٢٥

(4) HALIL INALCIK, THE RISE OF THE OTTOMAN EMPIRE, THE CAMBRIDGE HISTORY OF ISLAM, 2 VOL, EDITED BY P. O HOLT, VOL1, P 317.

(١) الطباخ، مصدر سابق، ص ١٠٣.

بين القضاة في مصر، كما ساعده على إجراء اتصالات ببعض نواب السلطان، أمثال خايريبيك نائب حلب وجانبردي الغزالي نائب حماه^(٢).

وجاء الخلاف على النفوذ في منطقة البستان ليزيد الطين بلة في العلاقات المتأزمة أصلاً بين العثمانيين والمماليك، حيث تدخل كل من الطرفين (العثمانيين والمماليك) لدعم واحدٍ من الأخوة المتنازعين في إمارة البستان، وعدّ أن انتصار الطرف الذي يدعمه هو تقوية لمركزه، ونتج عن ذلك ليس تأزم العلاقات بين الأمراء فحسب، بل اضطراب العلاقات بين العثمانيين والمماليك^(٣).

كان السلطان سليم بحاجة إلى مسوِّغ ديني لغزو السلطنة المملوكية المسلمة فسأل علي الجمالي^(٤) مفتي الإسلام في استانبول: يامفتي الإسلام، ماقولك في أمة (يقصد المماليك) تنقش على دنانيرها ودراهمها آيات من القرآن الكريم، وهي تعلم أن اليهود والنصارى يتداولونها هم وبقيّة الملاحدة من أهل الأهواء والنحل فيدنسونها؟ فأجاب المفتي العبقري: أمة يجب إبادتها إذا لم تقلع عن هذا العمل الشائن^(١).

(توجه السلطان سليم في سنة ٩٢٢ هـ اثنتين وعشرين وتسعمائة، وقصد قتال الغوري ملك مصر والشام وحلب واليمن، فخرج من قسطنطينية بعسكر ضخم، وسار حتى وصل مدينة حلب والتقى مع الغوري في معرة مرج دابق قرب حلب، واقتتل العسكران فانهزم الشراكسة شذر مذر وبقوا نل الغوري في المعركة وخرج أهل حلب بعلمائهم وصلمائهم* حاملين المصاحف على رؤوسهم، يستقبلون السلطان سليم خان، ويهنونه بالفتح، ويسألون الرفق والصفح، فقابلهم السلطان المذكور بالجميل، ودخل مدينة حلب وخطب له فيها)^(٢).

(٢) محمد بن محمود الحلبي، العراك بين العثمانيين والمماليك تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢٣٢.

(٣) محمد ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٢م، ح ١، ص ٦٧-٦٨.

(٤) مفتي الديار الإسلامية في استانبول، كان في السابق من ذوي الشبهات والمنحرفين، تعلم التلون وفق الاتجاهات التي تناسبه وكان ذكياً وفطناً وصاحب خبرة في قراءة الكف والطالع استدعته أم السلطان سليم فقرأ لها طالعها، وكانت سبباً في إيصاله إلى منصبه هذا، وهو الذي أفقّى للسلطان سليم بقتل أخوته. محمود عامر، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق، دار الرحاب، دمشق ٢٠٠١م، ص ٢٥٢.

(١) فهمي محمد، عبد الرحمن، النقود العربية ماضيها وحاضرها، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ١١٣.

* هكذا وردت في المخطوط، ولم أجد لها معنى في المعجم، والأرجح أنه يقصد حلمائهم.

(٢) مجهول المؤلف تاريخ الدولة العثمانية منقول من باعث الارتحال إلى محال أشهر الرجال، مخطوط في مكتبة الأسد الوطنية رقم ١٤٩٦، ص ٥١٦.

لم يلقَ العثمانيون مقاومة تذكر في بلاد الشام، لجملة من الأسباب، وهي أن بلاد الشام كانت جزءاً من الدولة المملوكية، وكانت بلاد الشام بالنسبة إليها من الأطراف، وبعيدة نسبياً عن بلد المركز وعاصمته، أي مصر والقاهرة، وكان التواجد المملوكي في بلاد الشام قليلاً.

يضاف إلى ذلك أن السكان في بلاد الشام قد قاسى من ظلم المماليك وتسلطهم على البلاد، والأهم من هذا كله، أن المجتمع العربي في بلاد الشام، وقف موقف المتفرج لدى دخول العثمانيين إلى المنطقة، لأنه كان يستبدل حاكماً غير عربي، بحاكم غير عربي آخر، وأنه في بداية الأمر قد ابتهج لعلّ الحاكم الجديد يكون أفضل من الحاكم القديم^(٣).

تُعَدُّ ولاية حلب التي هي أقرب جغرافياً إلى مركز الدولة العثمانية، ذات أهمية خاصة، فقد أدت دوراً مهماً، ومفصلاً محورياً بين ولايات الدولة، في كل من العراق ومصر والجزيرة العربية، حيث غدت ولاية حلب مركزاً مهماً لتجمع القوات العثمانية والتحرك للقضاء على الثورات والفتن التي كانت تحدث في هذا المكان أو ذاك، مثل العراق والجزيرة ومصر.

يضاف إلى ذلك، الأهمية الاقتصادية والتجارية لولاية حلب، حيث اخترقها طرق تجارية عالمية، منها الطريق الذي يخترق الولاية جنوباً إلى بلاد الشام الجنوبية، ومصر والجزيرة، كما يتجه هذا الطريق شمالاً إلى الأناضول وممتلكات الدولة العثمانية وعاصمتها الأستانة، وكذلك الطريق الذي يساير الفرات باتجاه العراق، سائراً جنوباً حتى البصرة على الخليج العربي، حيث يتفرع عنه الطريق البري إلى بلاد فارس الذي يشكل جزءاً من طريق الحرير العالمي.

كانت الإسكندرونة ميناء حلب الرئيس على البحر المتوسط، حيث تنطلق السفن منه، محملة بالبضائع الحلبية إلى أوروبا، وكان من دواعي هذا التطور التجاري، أن قامت الدول الأوروبية بإنشاء مراكز تجارية في حلب، إضافة إلى القنصليات التي مارست في بعض الأحيان دوراً تجسسياً^(١).

يلاحظ أن الولاة العثمانيين الذين تولوا ولاية حلب، كانوا من الرجال الموثوقين والمقربين من مركز السلطة في استانبول، لذلك نلاحظ أن الحركات المناوئة للعثمانيين والتمرد على السلطة المركزية، كان قليلاً مقارنة بغيرها من الولايات، خاصة الولايات البعيدة نسبياً، كاليمن، أو الولايات الحدودية مثل العراق. لذلك اعتمدت الدولة العثمانية على عسكر حلب في أكثر من مناسبة خارجية، سواء

(٣) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، مطبعة ألف باء، دمشق ١٩٧٤م، ص ٦٣.

(١) خضر عمران، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في حلب في النصف الثاني من القرن السابع عشر (رسالة دكتوراه)، إشراف عبد الكريم رافق، ١٩٨٦م، ص ٤٠٣.

أكان هذا من العسكر النظامي، أو من المتطوعين، حيث أشارت الوثائق العثمانية إلى ما يسمى بالسفر (السلطاني)، ويعنى به الحملات العسكرية التي كانت تذهب باتجاه الجبهتين الأوروبية والفارسية، على الرغم من أن الوثائق لا تحدد جهة هذا السفر، وإذا ذكرته فبشكل عابر ضمن قضايا المشتركين فيه من العساكر النظامية، أو من سكان الريف الحلبي، ويلاحظ من خلال العديد من الوثائق أنّ لولاية حلب (المدينة والريف) دوراً كبيراً في تمويل هذا السفر(٢).

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: التركيب السكاني والأوضاع الأمنية في ولاية حلب

- ١ . أصول السكان وقومياتهم.
- ٢ . الانتماء الديني للسكان ومعاملة الإدارة لهم.
- ٣ . توزيع السكان في ولاية حلب.
- ٤ . أثر الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية على الوضع الأمني داخل الولاية.
- ٥ . دور البدو في إخلال الأمن داخل الولاية.

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية في ولاية حلب

١ . الزراعة:

- ١ . الأرض وملكيته.
- ٢ . طرائق استثمارها.
- ٣ . أهم المحاصيل.

٢ . الصناعة:

- ١ . الصناعة اليدوية.
- ٢ . الصناعة الغذائية.
- ٣ . عصر الزيتون وصناعة الصابون.
- ٤ . صناعة الطحين والخبز
- ٥ . صناعة الأدوات الخشبية والمنزلية
- ٦ — صناعات متفرقة

(٢) عمران، المرجع نفسه، ص ٣٥٩.

٣ . التجارة:

- ١ . نظام القافلة .
- ٢ . التجارة الخارجية.
- ٣ . تجارة الرقيق.
- ٤ . قائمة بالأسواق التجارية في حلب

٤ . النظام المالي

. الضرائب والرسوم.

- ١ -ضريبة الميري
 - ٢ - ضريبة الجردة
 - ٣ - رسوم السفرية (الحرب) الجهاد
 - ٤ - الجزية
 - ٥ - رسم المواشي
 - ٦ - خراج الأشجار
 - ٧ - الباج
 - ٨ - المسقفات
 - ٩ - الضرائب على البدو
- النقد
- المكايل والأوزان

الفصل الثالث: الواقع الاجتماعي

- ١ . الإدارة العثمانية داخل الولاية
- ٢ . التقسيمات الاجتماعية:
 - ١ . العائلات (الأعيان).
 - ٢ . الأسرة الحلبية .
 - ٣ . الشيوخ .
- ٣ . الحياة اليومية ومستوى المعيشة

الفصل الرابع: الجاليات الأوربية في حلب

- ١ . الحياة الخاصة للجاليات الأوروبية داخل الولاية.

٢ . علاقة الجاليات الأوروبية مع المجتمع الحلبي.

٣ . علاقة الجاليات الأوروبية مع الإدارة العثمانية

٤ - دور الجاليات الأوروبية الإقتصادي

خاتمة البحث

الملاحق

قائمة المصادر و المراجع